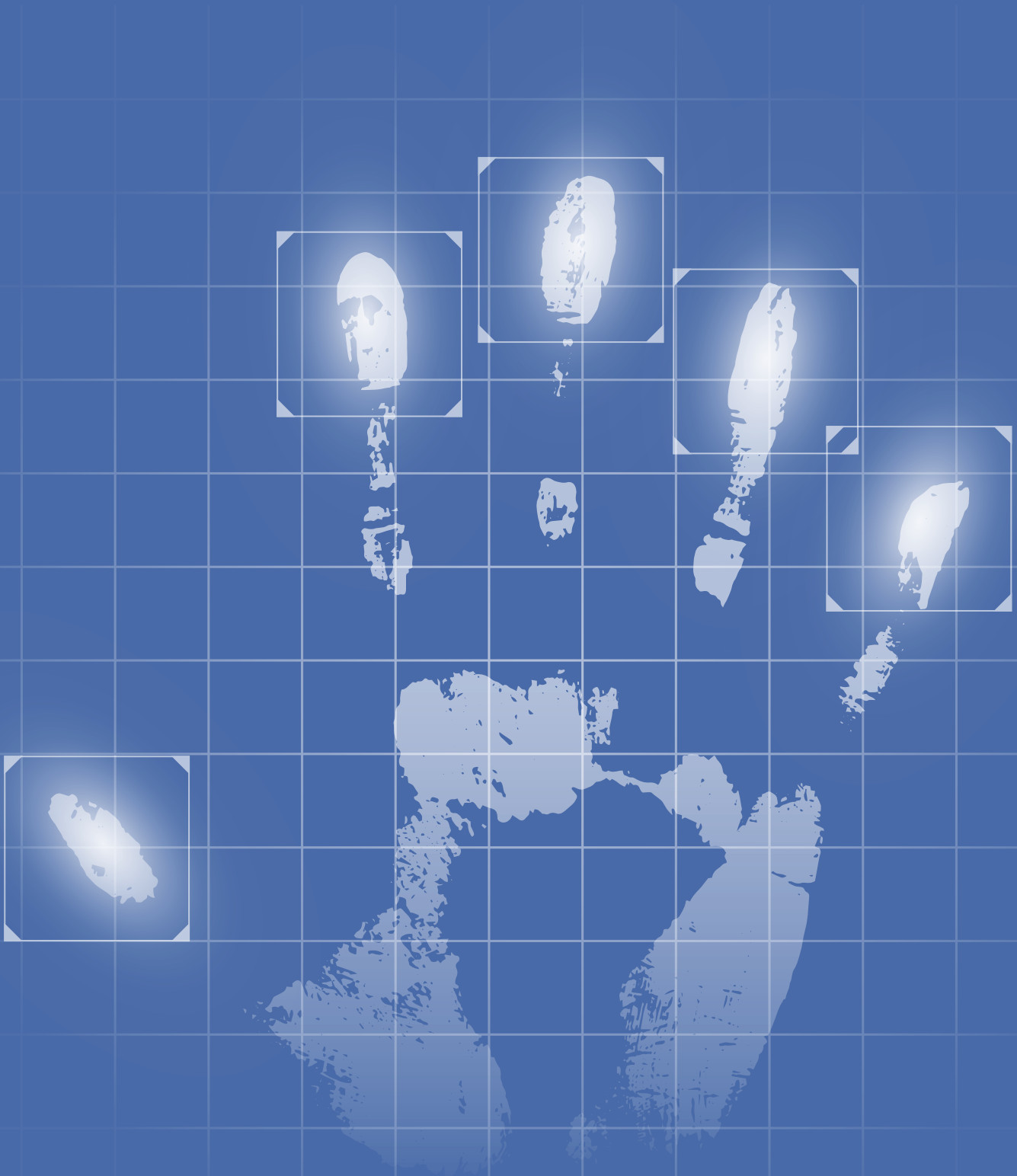


الأسئلة المتداولة في ما يخص بطاقة التعريف البيومترية



تقدّم هذه الوثيقة الإجابة على أهم التساؤلات التي تخص مشروع قانون بطاقة التعريف البيومترية ومشروع قانون جواز السفر البيومتري التي يناقش فيهم مجلس نواب الشعب حالياً. الوثيقة هاذي قاموا بصياغتها خبراء في مجال حماية المعطيات الشخصية والهويات الرقمية، وبالشراكة بين منظمة أكساس ناو، الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، منظمة البوصلة، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومركز الكواكي للتحوّلات الديمقراطية.

1. شنيا الطبيعة القانونية لبطاقة التعريف الوطنية؟

بطاقة التعريف الوطنية هي وثيقة عندها صبغة إدارية تثبت هوية الشخص وتصدر عن الدولة التي من اختصاصها تعطي للأشخاص هويتهم. قراءة المعطيات الشخصية التي في البطاقة مثل الاسم واللقب وتاريخ الولادة والصورة تخلينا نتحققوا من هوية الشخص. نفس الشيء بالنسبة لجواز السفر وبما أنو فيها معطيات تتعلق بالشخص فلازم نتصرفوا فيهم باحترام القانون الأساسي الذي يحمي المعطيات الشخصية لسنة 2004 كيما يؤكد عليه الفصل الأول الجديد من قانون بطاقة التعريف الوطنية. ما يمكنش نتصرفوا في المعطيات التي فيها إلا باحترام كل ما جاء في القانون وخاصة الشفافية والأمانة واحترام كرامة الإنسان والتقليص من المعطيات.

2. شنوا الفرق بين بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين؟

هما وثائق تعرّف بالهوية. تستعمل بطاقة التعريف في التعاملات داخل الحدود متاع البلاد، أما جواز السفر يحدد الهوية خارج حدود الدولة. الوثيقتين فيهم شريحة إلكترونية نخزنو فيها معطيات تتعلق بهوية صاحبها.

3. شنوا الفرق بين بطاقة التعريف الحالية وبطاقة التعريف البيومترية؟

الفرق الأساسي والتي يتشاف بالعين المجردة بين بطاقة التعريف الحالية والبطاقة البيومترية حتى لو كانوا بنفس الحجم، أنو البطاقة البيومترية تكون فيها شريحة إلكترونية كيما البطاقات البنكية والا البريدية. تمكّن هالبطاقة من تسجيل معطيات في الشريحة من بينها معطيات بيومترية تقرأ بقارئ إلكتروني.

4. شنوا معناها معطيات بيومترية؟

المعطيات البيومترية هي المعطيات الخاصة بجسم الشخص والتي تسمح لنا بالتعرف عليه من غير حتى شك وبطريقة آلية، هذاكا علاش تعتبر هالمعلومات من صنف المعطيات الحساسة. وتطور التكنولوجيات المستعملة يكبّر في مجموعة المعطيات البيومترية وهي اليوم بصمات الأصابع وإلا تصويرة الوجه لكن أيضا بصمة كف اليد وزادا خريطة عروق اليد والا بصمة شبكية العين، وبالطبيعة الصوت وطريقة المشي وحتى السلوك. وهالمعطيات حساسة على خاطر الشخص ما ينجمش يبدلهم والتصرف فيهم يخليه ما ينجمش يتخبا من عمليات الرقابة التي تنجم تقوم بها هيكل الدولة أو الشركات الخاصة.

5. شنوا الفرق بين بصمة الصبغ والصورة الحالية والبصمة والصورة الي باش تتسجل في شريحة بطاقة التعريف البيومترية؟

في البطاقة الحالية تتطبع تصويرة الشخص وبصمة صبغو على البطاقة. أما في بطاقة التعريف البيومترية تتطبع عليها تصويرة الوجه أكهو، أما تتسجل في الشريحة بصيغة رقمية مشفرة صورة الوجه والبصمات اللي ما ينجم يقرأها كان بعض أعوان الدولة. وتتميز المعطيات الرقمية بجودة عالية وهذا ما يسمح للقارئ بمقارنتها مباشرة وبدقة مع الخصائص الجسدية الحقيقية للشخص بحضوره وإلا عن بعد.

6. شنوا اللي يتسجل في شريحة بطاقة التعريف البيومترية في مشروع القانون؟

مشروع قانون البطاقة البيومترية يحدد المعطيات الي باش تتسجل في الشريحة وهي المعطيات المطبوعة عليها في مساحة ينجم أي قارئ بطاقات يقرأها. والشريحة فيها زادة فضاء مشفر تتسجل فيه المعطيات البيومترية اللي باش تقتصر على بصمة الإبهام الأيمن وتصويرة الوجه أكهو. والفضاء المشفر ما يتقرا إلا من بعض أعوان الدولة (الشرطة والحرس الوطني والديوانة) وصاحب البطاقة ينجم يقرأ هذه المعطيات بكلمة عبور يتحصل عليها وقتلي يتسلم بطاقتو.

7. شنوا الغاية من اعتماد بطاقة التعريف البيومترية؟

أثبتت بطاقة التعريف الحالية أنها ماهياش قادرة على حماية صاحبها من انتحال هويتو نظرا لضعف خاصياتها التقنية. وهذا ما خلى ظاهرة النسخ المزيفة والغير قانونية للبطاقات تتفاقم في مجتمعنا. أما بطاقة الهوية البيومترية، على خاطر سجلنا فيها المعطيات البيومترية مشفرة في شريحتها، باش تخلي انتحال الهوية أصعب برشة، والتثبت في الهوية يكون إما حضوريا (على طريق قارئ بحضور الشخص المعني) والّا عن بعد بواسطة قارئ متصل بالشبكة (حاسوب أو هاتف جوال). مقارنة المعطيات المسجلة في الشريحة مع المعطيات الحقيقية اللي تتقرا في وقتها على الشخص المعني يخلي انو عملية سرقة الهوية صعبة برشة. هذاك علاش تسجيل المعطيات البيومترية في الشريحة يكون كافي باش نثبتوا مال الهوية متاع الشخص ويكون متناسب مع الغاية من غير ما نسجلوها في بقعة أخرى كيما قاعدة البيانات.

8. شنوما المخاطر الممكنة في تركيز بطاقة التعريف البيومترية؟

المعلومات البيومترية هي معطيات حساسة على خاطر تمكّن من معرفة الأشخاص من خلال خصائصهم الجسدية اللي ما ينجموش يبدلوها. على هذاك المعطيات هادي تنجم تستخدم باش يعسو على الأشخاص وتنجم تسمح أيضا بانتحال هويتهم. هذاك علاش الممارسات الفضلى تمنع من تجميع المعطيات البيومترية متاع الأشخاص. أغلبية الدول تستثني من هذا المنع الأشخاص اللي في نظرها ينجمو يمثلو خطر على المجتمع كيما أصحاب السوابق العدلية، أو يكونوا هما نفسهم عرضة للخطر كيما طالبي اللجوء واللاجئين، والا زادة الأجانب اللي طالبين فيزا، رغم المعارضة الشديدة للمنظمات الحقوقية لهذا الاستثناء.

9. شنيا مخاطر إنشاء قاعدة بيانات بيومترية لكل المواطنين؟

وقتلي تخزين الدولة لمواطنيها الكل معطياتهم البيومترية في قاعدة بيانات، فإنها تعرّض المعطيات هادي للتسريب (من الداخل) أو للقرصنة (من برا) كيما صار في الهند (1.4 مليار تسجيل) وإلا الأرجنتين (45 مليون تسجيل). حتى دولة في العالم ما تنجم تأمين سجل كيما هذا ومآلو إلا يتقرصن وإلا يتسرب، وفي هذه الحالة المعطيات تمكن من انتحال الهوية واستخراج وثنائق هوية. ويكون وقتها اللجوء للبطاقة البيومترية ما عاد عندو حتى فائدة.

وقاعدة بيانات عامة للمعطيات لكل المواطنين تخلي زادة الدولة وقت تبدا غير محترمة لحقوق مواطنيها تركيز منظومة متاع رقابة شاملة، مثلا بالتعرف الآلي والحييني على الأشخاص في الفضاءات العامة باستعمال كاميرات المراقبة. وهذا نفي لكل الحريات الخاصة للأشخاص. على خاطر ما فما حتى دولة في العالم اليوم تقدر تكنولوجيا تأمين قاعدة بيانات بيومترية، ترفض عديد الدول المتقدمة تركيز مثل هذه قواعد البيانات على غرار ألمانيا وإسبانيا والبرتغال والنرويج.

10. شنوا يقول مشروع القانون على قاعدة البيانات البيومترية؟

ما فما حتى فصل في مشروع القانون يحكي على قاعدة البيانات البيومترية والا طبيعة الشريحة على خاطر وزارة الداخلية تعتبر اللي هادي مسألة فنية لازم يصدر فيها أمر عن الحكومة والقانون ماهوش اختصاصو. بالرغم من هذا، فإن وجود قاعدة البيانات وإلا لا، وشنوا فيها معلومات مخزنة، وشكون يتصرف فيها وشكون ينجم يطلع عليها، وكيفاش وبأي ضمانات، هي مسائل تمس من حقوق الأفراد المعنيين هذاك علاش المبادئ لازمها تكون مضمنة في القانون وموش في أمر صادر من عند الحكومة وحدها وما يمكنش مناقشتو في المجتمع. واللي يحيي الحقوق والحريات بعد الدستور هو القانون موش الأمر. على هذاك يلزم القانون يحدد شروط التصرف في قاعدة البيانات متاع بطاقات التعريف واللي ما يلزمش يكون فيها معطيات بيومترية.

11. شنيا التجارب في العالم لبطاقة التعريف البيومترية؟

في العالم معظم الدول اللي عندها بطاقة تعريف بيومترية يقوموا بإنشاء قاعدة بيانات بيومترية. إما لكون نظامها بولييسي غير حامي لحقوق الانسان وإلا على خاطر ما عندهاش سجل حالة مدنية متطور يمكن أن ترتكز عليه بش تعطي الهوية متاعهم للمواطنين. أما الدول اللي ما تخزنش هالمعطيات البيومترية فهي دول مقتنعة بخطورة تكوين قاعدة بيانات بيومترية واستحالة تأمينها من كل استعمال إجرامي وتعرف أنوما يمكنهاش حمايتها، وترا خاصة أنوما فمة حتى فائدة في تجميع المعطيات البيومترية، وتفسخها بعد ما تعطي بطاقة التعريف وإلا جواز السفر لمولاه.

12. أناهم الدول في العالم اللي عندهم جوازات سفر بيومترية؟ وهل صحيح أنوباش يولي إجباري في 2024؟

في 2024 اعتماد جواز السفر البيومتري أصبح تقريبا قاعدة دولية. ويفسر ذلك بأنو هالجواز يصعب بصفة كبيرة كل انتحال هوية أو تدليس، وعمليا يسمح بتسريع مرور الأشخاص في الحدود. هذاك علاش المنظمة الدولية للطيران المدني حددت خصائص وحثت الدول باش تعتمدو في أقرب الأجال لكنهم عمرها ما حددت تاريخ نهائي باش الدول تركزو على خاطر طبيعة جواز السفر يبقى خيار سيادي للدولة. حاليا مازالو كان ثلاثين دولة في العالم ما اعتمدوش الجواز البيومتري ومن بينهم تونس ودول عربية أخرى كيما ليبيا ومصر وسوريا والعراق واليمن.

13. أناهم الدول في العالم اللي عندها بطاقة تعريف واللي اختارت النوع البيومتري؟

بطاقة الهوية ماهيش ضرورية بالنسبة للدول والدليل أنو البعض ما يعتمدوهاش معتبرينها وثيقة تنتهك حقوق المواطنين وتسمح بتتبعهم ومراقبتهم. بالتالي هي وسيلة تسمح للدولة باش تعس عليهم. في هذا الإطار لازم نذكروا أن الهوية القانونية تختلف على بطاقة التعريف، وفما عدة وسائل لاثباتها كيما مضمون الولادة، رخصة السياقة، أرقام الضمان الاجتماعي، وهاذم الكل ما يعتمدوش على المعطيات البيومترية رغم انهم يثبتو هوية صاحبهم.

بريطانيا العظمى مثلا ألغت بطاقة التعريف تماما في 2011. وفما بلدان أخرى كيما فرنسا، ما تجعلش البطاقة إلزامية. أما في دول أخرى كيما تونس، بطاقة التعريف إلزامية من عمر معين وكل مواطن مجبور باش يحملها فوقو ديما ويتعاقب اللي ينساها في الدار.

أما في خصوص بطاقة الهوية البيومترية، وفي عام 2021، فماعد قليل من الدول اللي اعتمدها.

14. علاش الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية كانت تعارض في مشروع بطاقة التعريف البيومترية؟

الهيئة عمرها ما كانت ضد مبدأ إرساء بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين. بالعكس كانت تطالب بالتسريع في انجاز المشاريع باش تحمي هوية الأشخاص ونجموا نتطوروا في الإدارة الإلكترونية والتعاملات الاقتصادية عن بعد.

الهيئة كانت منذ 2016 ضد تكوين قاعدة البيانات اللي باش تتخزن فيها كل المعطيات البيومترية للمواطنين ونوع الشريحة اللي باش تكون في البطاقة واللي تقترح الوزارة أنها تتقرا من بعيد.

هامسائل تظهر تقنية، أما عندها تأثير مباشر على حقوق الأفراد في حماية خصوصيتهم ومعطياتهم الشخصية، وعلى هداكة طلبت الهيئة إدراج هالخيارات في القانون موش في الأمر التطبيقي وهذا اللي قامت بيه الحكومة في مشروع 2020.

15. شنيا الجوانب اللي عارضها المجتمع المدني في خصوص هالمشروع؟

كخطوة أولى أساسية، طالبت مكونات المجتمع المدني اعتماد قانون جديد لحماية المعطيات الشخصية يعوض قانون 2004 اللي أصبح غير مواكب للعصر، واعتبرت انو غير منطقي أن يتم اعتماد وثائق هوية بيومترية قبل تنقيح هذا القانون.

وبالإضافة للجوانب اللي عارضتهم الهيئة، مكونات المجتمع المدني عارضت غياب الشفافية من طرف وزارة الداخلية وعدم توضيح برشة جوانب مهمة كيما تحديد البيانات اللي سيتم تسجيلها في قاعدة البيانات البيومترية ووين بش يتم تخزينها، شكوني السلطات وشكوتهم الأفراد اللي عندهم الحق في الوصول للبيانات هادي وكيفاش، وشكون عندو حق النفاذ للبيانات المشفرة، وشنيا الإجراءات الأمنية التي سيتم اتخاذها لضمان أمان هذه المعطيات. كيما طالبت المنظمات والجمعيات الحقوقية من وزارة الداخلية نشر المشروع للعموم وتحديد الميزانية المعتمدة على خاطر المشاريع هادي تستحق برشة فلوس وإمكانيات. وزارة الداخلية ما تفاعلتش مع هذه الطلبات وكانت ديما تقدم أجوبة فضفاضة، والمشروع ما صار متوفر للعموم إلا بعد نشره من طرف مجلس نواب الشعب.

16. شنوا كان موقف المجتمع المدني من مشروع بطاقة التعريف البيومترية؟

أصدرت منظمات المجتمع المدني عدة مواقف وساهمت في إثراء النقاش حوله في البرلمان، وفي جانفي 2022 أمضت 32 جمعية ومنظمة على بيان مشترك طالبت فيه بسحب المشروع والعمل على إقرار قانون جديد لحماية المعطيات الشخصية يواكب التطورات التشريعية والتقنية ويتلائم مع التزامات تونس الدولية قبل ما نتعدا لمشروع بطاقة التعريف البيومترية. وطالبت زادة باجراء مشاورات واسعة وشفافة وعلنية مع الخبراء المستقلين ومكونات المجتمع المدني لأن المشروع في علاقة مباشرة بحقوق دستورية أساسية وهي الحق في الخصوصية والحق في حماية المعطيات الشخصية.

17. على شنوا تحصلوا الهيئة والمجتمع المدني من النقاشات حول هذا المشروع؟

حققوا نجاحات هامة في المفاوضات تتمثل في النقاط المنصوص عليها في نسخة 2020 وهي:

- البيانات على البطاقة باش تتطبع بالحروف العربية واللاتينية،
- اسم الزوج/ الزوجة يتحط على البطاقة بطلب من صاحبها أكو،
- الإمضاء متاع صاحب(ة) البطاقة باش يتطبع عليها،
- خدمة الشخص تم حذفها من البطاقة،
- العنوان باش يبقى موجود حتى نعملو السجل الوطني للعناوين متاع المواطنين،
- باش يكون للمواطن(ة) الحق في النفاذ للمعلومات المشفرة عن طريق كلمة عبور.

18. ياخي تونس تنجم تصنع بطاقات بيومترية بإمكانياتها الخاصة؟

كل بلدان العالم اللي يحبو يعملو بطاقات تعريف إلكترونية لمواطنيهم مجبورين يتعاملوا مع شركات متخصصة ومحتكرة لهذا المجال. الدولة ماتنجمش تعمل هذا الكل وحدها، هذاكا علاش ملزومة تشري كل شيء من عند هالشركات وبالطبيعة تقعد مربوطة بيهم. اليوم شركة تاليس (Thales)، وهي شركة متعددة الجنسيات وتخدم في مجالات تكنولوجيا متعددة، هي متصدرة السوق وهي اللي تبيع البطاقات اللي فيها شريحة والبرمجيات والمعدات المتعلقة بيها، وتبيع زادا برامج التصرف في قواعد البيانات.

19. كيفاش تطوّر مشروع بطاقة التعريف البيومترية في تونس؟

مشروع بطاقة التعريف البيومترية مر بأربعة مشاريع قوانين:

- 2015: وزارة الداخلية حضرت مشروع أمر باش تعمل بيه البطاقة البيومترية.
- 2016: تكونت لجنة باش تحضر أول مشروع قانون اللي تصادق عليه في مجلس وزاري في جويلية.
- 2018: الحكومة تسحب مشروع القانون صباح مناقشته في الجلسة العامة.
- 2020: مشروع قانون ثاني موافقة عليه الهيئة وتمت إحالتو للبرلمان.
- 2021: انطلاق النظر في المشروع في لجنة الحقوق والحريات، حتى تجميد نشاط البرلمان يوم 25 جويلية.
- 2022: وزارة الداخلية تصدر بيان تعلن فيه عن "استئناف بعث مشروع إنجاز جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية وتعجيل تنفيذه" الذي تم النظر فيه في صيغة ثالثة في مجلس وزاري يوم 30 سبتمبر.
- 2023: مشروع قانون رابع تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري في 30 نوفمبر، وتمت إحالته يوم 22 ديسمبر إلى لجنة الحقوق والحريات بالبرلمان.

20. شنوا المشكل اللي يطرحوا اختيار نوع الشريحة في بطاقة التعريف البيومترية؟

فما زوز أنواع متاع شرائح إلكترونية في العالم اليوم: النوع الأول هي شرائح "تلامسية" تستحق قارئ باش يتقرا محتواها، والنوع الثاني هي شرائح "لا تلامسية" محتواها ينجم يتقرا عن بعد من غير ما ندخلو الشريحة في قارئ.

بالنسبة لجوازات السفر البيومترية، يكونوا مجهزين حسب معايير منظمة الطيران المدني الدولي بشرائح "لا تلامسية" على خاطر لازمهم يتقراو بواسطة الأبواب الآلية اللي قاعدة تتعمم في المطارات في العالم. بينما في دول تكون فيها بطاقة الهوية إلزامية وللازم صاحبها يحملها ديما فوقو، الشريحة اللاتلامسية اللي محتواها يتقرا عن بعد يمكن تولى وسيلة تتبع من قبل الدولة، وإلا يتم سرقة المعطيات المسجلة فيها من قبل قراصنة اللي يتمكنوا من تجاوز تقنيات الحماية متاع الشريحة. وباش نتجنبوا سرقة المعطيات وتتبع أثر حاملي البطاقة، يلزم نحطو البطاقة في حامي يمنع قراءة محتوى الشريحة عن بعد.

الي يحب يزيد يتعمق في الموضوع ينجم يطلع على الأسئلة التالية

21. علاش نحرمو الدولة من أنها تقوم بالتعرف الآلي والحييني لمواطنيها عبر صورة الوجه؟

في لجنة الحقوق والحريات في البرلمان سنة 2017، كشف وزير الداخلية على أنو الغرض من اعتماد بطاقة التعريف البيومترية والكاميرات اللي تركزت في الطريق العام هي التعرف على هوية الأشخاص من خلال صورة وجوههم. وهي تقنية مستعملة في الصين أما البلدان الديمقراطية حريصة على حماية حقوق وحريات مواطنيها هذاكا علاش مننتها كيما في جوان 2023، وقت البرلمان الأوروبي منع استعمال المعلومات البيومترية للتعرف على الوجوه بصفة آلية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. هذا المنع يلزمو يصير لأن وسائل المراقبة البصرية باستعمال المعطيات البيومترية عندها قدرة رهيبية على تسهيل الرقابة الشاملة وبالتالي تتبع الناس والتأثير على حقوقهم الأساسية في الخصوصية وحماية معطياتهم الشخصية وحرية التجمع والتظاهر السلميين وحريةهم في التعبير.

22. شنوا اللي فيه خرق لقانون حماية المعطيات الشخصية في تصميم وزارة الداخلية لمشروع بطاقة التعريف البيومترية؟

الغاية من وضع بطاقة تعريف بيومترية هو منع تزوير الوثائق وخاصة انتحال الهوية. ويمكن نوصولو للغاية هاذي بتسجيل المعطيات في الشريحة متاع البطاقة فقط من غير ما نخليو نسخة منها عند الوزارة. كل ما يستعمل المواطن بطاقة التعريف البيومترية المعطيات المرجعية اللي ترتكز عليها عملية التثبيت من الهوية موجودة في البطاقة. ويكون تصوّر الوزارة الرامي إلى تركيز قاعدة بيانات للمعطيات البيومترية لكل المواطنين متعارض مع مبدأ التناسب اللي ينص عليه قانون 2004 الحامي للمعطيات الشخصية في تونس. وبالتالي يمكن الاستنتاج أنو مشروع الوزارة يبرز الغرض الأساسي والغير معلن واللي هو المراقبة الشاملة للسكان من خلال اعتماد كاميرات المراقبة ومطابقة الصور اللي يتم التقاطها بصور الوجوه المرقمنة المخزنة في قاعدة البيانات.

23. شنيا منظومة المفاتيح العمومية (PKI (Public Key Infrastructure) اللي ستعتمد لحماية البيانات المخزنة في الشريحة؟

اسمها الكامل بالعربية البنية التحتية للمفاتيح العامة، وهي منظومة متكونة من مجموعة ترتيبات تشمل عدة جوانب تقنية ولوجيستية وتنظيمية تمكن من خلالها تأكيد هويات المستعملين أو الأشخاص المخول لهم الاطلاع على معلومات معينة بطريقة تضمن السرية والسلامة والصحة. هذه الترتيبات عنصرها الأساسي سلطة الشهادات (أو هيئة الشهادات) وهي المؤسسة التي تصدر الشهادات الرقمية والضامنة لصحتهم وموثوقيتهم. هذه الشهادات تكون مرافقة للمعلومات المعنية ومرتبطة بهم، وبالتالي هي دليل على صحتهم. تم تطوير هذه المنظومة منذ سبعينات القرن الماضي، وزادت شهرتها في التسعينات وأول الالفينات مع انتشار الانترنت والخدمات عن بعد كيما التسوق الالكتروني والمعاملات البنكية.

24. هل تضمن منظومة المفاتيح العمومية (PKI) السلامة التامة في خصوص المعطيات المشفرة؟

لا توجد أي منظومة يمكنها ضمان السلامة التامة في العالم الرقمي. منظومة ال PKI تركز أساسا على سلطة الشهادات وإذا تصير مشكلة على مستوى هذه المؤسسة فإن المنظومة الكل تفقد موثوقيتها وتصبح غير ضامنة لسرية وسلامة وصحة المعلومات. هذا اللي صار في هولندا سنة 2011 مع شركة DigiNotar اللي تعرضت لعمليات اختراق سيبرانية أدوات لإصدار شهادات رقمية مدلسة وبالتالي أصبحت فاقدة للموثوقية وتم حذفها كليا من سجل سلطات الشهادات الموثوق فيها على مستوى منظومات التشغيل للحواسيب ومتصفح شبكة الانترنت. هذا أجبر الحكومة الهولندية على تغيير شهادات المصادقة اللي أصدرتها الشركة واللي كانت معتمدة في منظومة المعرفات الرقمية للأشخاص ومنظومة تسجيل السيارات ورخص السياقة.

25. ياخي اعتماد بطاقة التعريف البيومترية باش يخلصنا من الإجراءات الإدارية الورقية؟

بطاقة التعريف البيومترية مجعولة لإثبات هوية صاحبها. ما تنجمش إذا تلغي لوحدها الإجراءات الإدارية الكلاسيكية كيما النسخة المطابقة للأصل أو التعريف بالإمضاء، حتى لو كان الإمضاء يكون مطبوع على البطاقة الجديدة. لكنها تنجم تسمح بالثبوت من هوية صاحبها في الفضاء الافتراضي وبالتالي تمكنو من القيام بأعمال وإجراءات عبر الانترنت. مثلا عند تعميم هذه البطاقة يكون بدون جدوى تركيز سجل الإمضاء للناخبين في مكتب تصويت ويكتفي الناخب بإدخال البطاقة في قارئ ووضع سبابته على القارئ وعند القيام بالعملية نفس السبابة لن تتمكن من التصويت في أي مكتب آخر.

26. شنيا فائدة الهوية الرقمية على الجوّال إذا ولّات عندنا بطاقة تعريف بيومترية؟

تسمح الهوية الرقمية على الجوّال (MobileID أو هوية) اليوم عن طريق توقيع الالكتروني من إثبات هوية الشخص والقيام بالإجراءات القانونية عن بعد. وقتلي يولي عند كل مواطن بطاقة تعريف بيومترية يولي بمعطيات البيومترية اللي مخزنة فيها يثبت هويتو عن بعد ويقوم بكل العمليات والإجراءات القانونية ما غير ما يتنقل. يكفي أن يكون عندو تلفون ذكي وإلا حاسوب يسمح بقراءة بصمته وصورته الحقيقية ومقارنتها باللي مسجلة في شريحة البطاقة. وهكذا تولي الهوية الرقمية على الجوّال بدون فائدة.

27. شنوا موقف المجتمع المدني من اعتماد المعطيات البيومترية في وثائق الهوية؟

أكثر من 100 منظمة حول العالم أمضوا على رسالة #WhyID المشتركة والموجهة لصانعي القرار في المؤسسات الدولية والهيئات والحكومات لإعادة النظر في برامج الهوية الرقمية وعلى رأسهم الهوية التي تعتمد على المعطيات البيومترية. الرسالة هادي تدعو الى اعتماد منظومات هوية تجمع أقل ما يمكن من المعطيات على الأشخاص لتحقيق الغاية المرجوة بدون المساس بحقوقهم الأساسية، وعلى رأسهم الحق في الكرامة والخصوصية وحماية معطياتهم الشخصية.

في هذا السياق، تعتبر مكونات المجتمع المدني انو الأنظمة التي تعتمد على المعطيات البيومترية أثبتت خطورتها على حقوق الأفراد وأكبر دليل على هذا منظومة آدهار (Aadhaar) في الهند التي تكذب كل الحجج المقدمة من طرف داعمي هذه الحلول. بخلاف كونها تمكّن الدولة من تخزين كافة المعطيات الجسدية الحساسة، فإنها تفتح الباب لاستغلال هذه المعلومات في حاجات غير قانونية مثل الرقابة الشاملة، وتعطي فرصة للقراصنة والمتحيلين لاختراق قواعد البيانات الضخمة وارتكاب جرائم هويات غيرهم.

28. شنوا أكبر المغالطات حول برامج الهوية التي تعتمد على المعطيات البيومترية؟

مرة أخرى، منظومة آدهار تقدم عديد الأمثلة على الحجج الواهية التي يعتمدوها الشركات وصانعي القرار في هذا الخصوص. منظمة أكساس ناو (Access Now) أصدرت تقرير في أكتوبر 2021 تبين فيه 12 حجة واهية تعتمدوها الشركات والحكومات من خلال التجربة الهندية. التقرير هذا متوفر للعموم باللغة الانجليزية وعنوانه "تكذيب الخرافات الخطيرة لمنظومات الهوية الرقمية: دروس تحذيرية من الهند".

لعل أبرز التي ممكن نشوفوه في تونس هو كيفاش المنظومات هادي بش تسهل الرقابة الشاملة على المواطنين رغم ان القانون ممكن ما ينصش على ذلك أو يمنعوا، لكن التجارب المقارنة أثبتت أن أعوان الدولة يمكن يتجاوزوا القانون ويقوموا بالمحظور كما صار في فرنسا مؤخرًا، وقت قام أعوان من وزارة الداخلية باستعمال الرقابة البيومترية بدون علم الوزير.

الوهم الآخر اللي باش نفيقوا بيه هو أن المنظومة هادي مهاش آمنة كيما يقدموها، وأن عمليات التحيل والقرصنة أسهل مما نتصور، وبالتالي مهاش عصا سحرية لدعم الأمن العام بل ممكن تضروا إذا تم اختراقها وتسريب المعطيات الحساسة التي تصبح عند شبكات إجرامية.

كيما أنو البرامج هادي مهاش الحل لمزيد من الشفافية في المعاملات الإدارية، على خاطر تعتمد على أنظمة مركزية لتجميع ومعالجة البيانات غير مفتوحة للعموم، وهذا باش يكون الوضع مع قاعدة البيانات التي تحب تعملها وزارة الداخلية، في مخالفة جذرية لمبدأ الشفافية.